

تسلم طلباً من 10 نواب لعقد أخرى حول المتقاعدين

مرزوق الغانم: طلبان حكومي ونيابي لعقد جلسة خاصة بشأن تداعيات المواجهة بين روسيا وأوكرانيا اليوم



رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم

أوضح المتقاعدون مقدما من النواب أسامة المناور، بدر الحميدي، فرز الديحاني، فايز الجمهور، د.عبيد الوسمي، مساعد العارضي، د.عبدالله الطريجي، د.خالد العنزي، مبارك العجمي، وسعود أبو صليب.

وقال الغانم إن الطلب النيابي تضمن المناقشة والتصويت على ما يخص توزيع أرباح المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية للمتقاعدين، وزيادة رواتبهم ورفع الحد الأدنى للرواتب، نظراً لاستحقاق هذه الفئة من المواطنين والمواطنات الذين أفنوا أعمارهم في خدمة هذا البلد المعطاء وحن وقت رد جزء يسير من عطائهم تجاه البلد.

وأوضح الغانم أنه سيقوم بالتنسيق مع مقدمي طلب عقد الجلسة الخاصة بشأن المتقاعدين لتحديد الموعد المناسب لهم.

من جانب آخر، بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ببرقية تهنئة إلى رئيس البرلمان في جمهورية غانا، ألان سومانا كينجسפורد باجيين، وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلده.

الشاهين، د.عبدالله الطريجي، د.محمد الحويطة، مهلهل المصنف، بدر الحميدي طلبا على الموضوع نفسه.

وأوضح الغانم أن الطلب النيابي لعقد جلسة خاصة نص على «نطلب عقد جلسة خاصة لمناقشة تداعيات الحرب القائمة بين جمهورية روسيا الاتحادية وأوكرانيا وآثارها على الخليج العربي والكويت ومنها ارتفاع أسعار المواد الغذائية ونقص المخزون الاستراتيجي للدولة وتوفير الأمن الغذائي الداخلي الدائم والاستعداد لاحتمالات التسرب والتلوث النووي من المفاعلات الذرية».

وقال الغانم إنه قام بدمج الطلبين بعد التنسيق بين مقدمي الطلب النيابي والحكومة في جلسة واحدة وتوجيه الدعوة إلى عقد الجلسة اليوم الساعة الحادية عشرة صباحاً.

وأشار الغانم إلى وجود طلبات عدة أخرى لعقد جلسات خاصة من النائب بدر الحميدي وآخرين بخصوص موضوعات معينة.

وذكر الغانم أنه تسلم طلبا بعقد جلسة خاصة لمناقشة

قال رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم إنه بناء على طلبين حكومي ونيابي سيعقد المجلس جلسة خاصة اليوم لمناقشة تداعيات المواجهة بين روسيا وأوكرانيا، مشيراً إلى تلقيه طلباً نيابياً آخر لعقد جلسة خاصة بشأن أوضاع المتقاعدين.

وذكر الغانم في تصريح صحفي بمجلس الأمة أمس إنه تلقى وفقاً للمادة 72 من اللائحة الداخلية للمجلس طلبين، الأول مقدم من الحكومة لعقد جلسة سرية خاصة طارئة للمجلس على أثر الظروف العالمية الطارئة وتداعيات المواجهة العسكرية الراهنة بين جمهورية روسيا وأوكرانيا وتأثيراتها السياسية والأمنية والاقتصادية والتجارية والبيئية.

وأضاف الغانم: إنه عملاً بنص المادة 72 تم الطلب الحكومي لإطلاع أعضاء المجلس على آخر التطورات والأحداث الحالية الدقيقة والاحتمالات كافة التي قد تنجم عن تطورات تلك المواجهة وإجراءات واستعدادات الحكومة بشأنها.

وأشار الغانم إلى تقديم النواب د.محمد المطر، د.صالح المطيري، أحمد الحمد، د.بدر الملا، مرزوق الخليفة، أسامة

اللجنة بحث قضية عمل الوحدة التنظيمية حول سحبوات الجوائز

«المالية»: فريق عمل فني بمشاركة الجهات المعنية لوضع تصور نهائي بشأن «متضرري النصب العقاري»



أحمد الحمد

عقدت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية اجتماعاً أمس الأحد لبحث تكليفها بالتحقيق في شأن عدم التزام الوحدة التنظيمية المختصة في وزارة التجارة بتطبيق أحكام القانون رقم (2) لسنة 1995 فيما يخص (السحبوات على الجوائز).

وأوضح رئيس اللجنة النائب أحمد الحمد في تصريح صحفي أن اللجنة

ناقشت الشبهات التي حدثت في سحبوات الجوائز التي تمت في البنوك، بحضور ممثلين عن بنك الكويت المركزي وغرفة التجارة والصناعة واتحاد الصراف. وذكر الحمد أن اللجنة انتهت إلى أن الدور الرئيس يخص وزارة التجارة فيما يتعلق بالرقابة على سحبوات الجوائز، مبيناً أن اللجنة ستأخذ رأي الوزارة قبل رفع

تقريرها النهائي إلى المجلس. وبشأن البند الثاني من الاجتماع، قال الحمد إن اللجنة ناقشت الاقتراح بقانون بشأن إنشاء صندوق لتعويض المتضررين من عمليات النصب العقاري، بحضور وزير التجارة فهد الشريعان وممثلين من وزارة المالية.

وأضاف الحمد أنه تمت مناقشة القضية وأبعادها،

في ظل ارتفاع أسعار النفط

أسامة المناور: هل سيتم استبعاد فكرة الاقتراض والدين العام؟



أسامة المناور

وجه النائب أسامة المناور سؤالاً إلى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد، قال في مقدمته: إنه وفق الميزانية العامة للدولة قدرت الإيرادات للوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2021-2022 بمبلغ (عشرة مليارات وتسعمائة وتسعة وعشرين مليوناً ومائتان وسبعين ألف دينار)، وقدرت المصروفات بـ (ثلاثة وعشرين ملياراً وثمانية وأربعين مليوناً دينار) بجزء مالي يقدر بـ (أثني عشر ملياراً ومائة وثمانية عشر مليوناً وسبعمئة وثلاثين ألف دينار). وتم الاستناد في تقدير الإيرادات إلى أساس سعر 45 دولاراً للبرميل النفط، وبحجم إنتاج 2,5 مليون برميل/اليوم، وبسعر تعادل للبرميل 90 دولاراً.

2- هل تم الالتزام بحجم الانتاج من النفط وفق ما هو مقرر في الميزانية العامة؟

3- هل سيتم استبعاد فكرة المشروع الحكومي بشأن الاقتراض والدين العام؟

4- هل سيتم استئناف التوسع في المشاريع الإسكانية استفادة من ارتفاع أسعار النفط وترجع عجز الميزانية؟

5- ما المشاريع الكبرى ومشاريع البنية التحتية الموجهة والمستعدة من الميزانية العامة 2021-2022 وهل ستتم إعادة العمل بها؟

6- يرجى تزويدنا بما تم بشأن خطة التنمية التي تم رصد مبلغ 37 مليار دينار لمشاريعها وما تحقق منها، وما هو مؤجل أو تم استبعاده وما سيتم استئنافه أو أن ما تم رصد من مبلغ تم تحويلها أو ادراجها في خطط وبرامج أخرى؟

7- ما خطة الحكومة لتحقيق الرفاه للمواطن إثر ارتفاع أسعار برميل النفط سواء في زيادة الأجور أو حسم الكوادر المالية المتأخر تنفيذها أو برصد منح مالية أو زيادة معاشات المتقاعدين وأصحاب أنصبة المعاشات؟

وطلب بتزويده وإفادته بالآتي:

1- على ضوء ارتفاع سعر برميل النفط قبل انقضاء مدة الميزانية العامة 2021-2022 وعلى فترات متفاوتة عدة طوال السنة المالية، هل تم الوصول إلى سعر التعادل بما يحقق الوفر المالي ودون رصد عجز في الميزانية العامة؟

هشام الصالح لـ «الصحّة»: ما شروط ومعايير تسمية رؤساء الهيئات الطبية والوظائف الإشرافية؟



د.هشام الصالح

وجه النائب د.هشام الصالح سؤالاً إلى وزير الصحة د.خالد السعيد، قال في مقدمته: إنه بعد صدور القرار الوزاري المتعلق بتسمية رؤساء الهيئات الطبية في المستشفيات واعتبار الأهمية اختصاصات ومسؤوليات رؤساء الهيئات الطبية، وطلب النائب د.هشام الصالح تزويده وإفادته بالآتي:

1 - مدى احترام قرار التعيين للشروط والمعايير المعتمدة لشغل الوظائف الإشرافية المحددة من قبل ديوان الخدمة.

2 - ما الشروط والمعايير التي على أساسها تمت تسمية رؤساء الهيئات الطبية؟

3 - هل يشترط فيمن يشغل منصب رئيس هيئة طبية الفرغ التام وعدم الارتباط بعادات خاصة وهل يشترط ذلك أيضاً فيمن يعمل رئيس قسم مختلف التخصصات الطبية؟

4 - هل لا يزال هناك من يعمل نائب مدير عام بنفس الوقت تم تعيين رؤساء الهيئات الطبية؟ فإن كانت الإجابة بنعم يرجى تزويدي بالسند

قرارات التعيين وقرارات تسكين المنصب الإشرافي السابق ان وجد من التسلسل الوظيفي لكل من تمت تسميتهم رؤساء هيئات طبية وما سبب استبعاد آخرين ذوي استحقاق أولى سواء من حيث الأقدمية او التدرج الوظيفي وفقاً لمعايير قرار مجلس الخدمة المدنية المشار إليه.

6 - هل توجد أحكام قضائية صدرت بحق أي من الأسماء التي تمت تسميتهم رؤساء الهيئات الطبية؟ فإن كانت الإجابة بنعم ماهي الأسباب التي دعت وزارة الصحة

تسميته رئيس هيئة طبية رغم رفض القضاء لتعيينه كرئيس قسم؟

7 - هل هناك شبهات مالية تتعلق بأحد ممن تمت تسميتهم رئيس هيئة طبية تتعلق بمكافأة الصوفف الأمامية؟ أن كانت الإجابة بنعم يرجى تزويدي بالإجراءات القانونية التي قامت بها الوزارة حيال ذلك.

وان كانت الإجابة بالنفي هل تحققت الوزارة من استحقاقه لمكافأة الصوفف الأمامية بالأيام المحددة لذلك من خلال العودة إلى رئيس القسم المباشر عنه.

سأل وزير التربية عن الخطة الزمنية لإعادة افتتاحها مرزوق الخليفة: هل توجد متابعة دورية للمدارس المهجورة؟



مرزوق الخليفة

وجه النائب مرزوق الخليفة سؤالاً إلى وزير التربية د.علي المصنف جاء كالتالي: لوحظ في الآونة الأخيرة أن هنالك عدداً من المدارس التابعة لوزارة التربية إما مهجورة أو مغلقة، وذلك في جميع محافظات البلاد، الأمر الذي قد يؤدي إلى استغلال بعض هذه المدارس من أصحاب العقول الضعيفة لأغراض أخرى مجرمة قانوناً، كتعاطي المخدرات وبيعها، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1- ما عدد المدارس المغلقة أو المهجورة في كل محافظة على حدة، وكم مضى على إغلاقها، وما أسبابها؟

2 - هل توجد عقود لصيانة المدارس المغلقة؟ إذا كانت الإجابة الإيجابية، فمتى تم ذلك؟ مع تزويدي بصورة ضوئية من عقود الصيانة.

3 - هل توجد متابعة دورية من الوزارة لتلك المدارس المغلقة أو المهجورة؟ إذا كانت الإجابة الإيجابية، فيرجى تزويدي بكشف عن تلك الزيارات في جميع محافظات البلاد.

4 - هل توجد خطة زمنية لإعادة فتح تلك المدارس؟ إذا كانت الإجابة الإيجابية، فيرجى بيان التاريخ المحدد لتلك الخطة.

5 - هل توجد متابعة أمنية ومراقبة لتلك المدارس لمنع وقوع الجرائم فيها؟

استفسر عن وضع دراسات أو توصيات قدمت للجهات المختصة

أسامة الشاهين: ما أسباب غياب إدارة الآداب عن مراقبة مراكز المساج والشقق المفروشة؟

- هل يوجد تعاون مشترك بين وزارة الداخلية والجهات الحكومية المختصة للمراقبة والتفتيش؟
- هل تضمنت خطة «الداخلية» تعزيز حماية الآداب والحد من التجاوزات الأخلاقية في بعض الأماكن؟



أسامة الشاهين

وجه النائب أسامة الشاهين سؤالاً إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير النفط ووزير الكهرباء والماء والطاقة المتجددة ووزير الداخلية بالوكالة د.محمد الفارس، قال في مقدمته: نشرت «شبكة سمرمد الإعلامية» قبل أكثر من ثلاثة أسابيع تقريراً إعلامياً مصوراً وموثقاً يوضح الأفعال الشاذة والمنافية للآداب العامة التي تمارس في بعض غرف ومحلات المساج الخاصة، مما أثار استياء بالغاً لدى جميع المواطنين من وجود مثل هذه الأماكن المنافية للدين الإسلامي والمخالفة لأخلاق المجتمع الكويتي المحافظ، وكذلك أثار استغرابهم من تجاهل وتقصير إدارة حماية الآداب العامة في وزارة الداخلية وفتيشها وإغلاقها وضبط العاملين فيها والعقوبات والإجراءات القانونية التي تم اتخاذها بهذا الشأن منذ بداية سنة 2019 وحتى تاريخ ورود السؤال.

3 - ما الهيكل التنظيمي لإدارة حماية الآداب العامة؟ وهل أقسامها منتشرة في كل محافظات الكويت أم متركزة في مكان واحد؟

4 - كم عدد العسكريين والمدنيين العاملين في إدارة حماية الآداب العامة؟

وطلب تزويده وإفادته بالآتي:

1 - ما أسباب غياب دور إدارة حماية الآداب العامة وتقصيرها في أداء أعمالها تجاه مراقبة وفتيش مراكز وغرف المساج والشقق المفروشة وتطبيق القانون على مرتكبي الأعمال المنافية للآداب فيها؟

2 - تزويدنا ببيان تفصيلي عن عدد غرف ومراكز المساج المخالفة التي قامت إدارة حماية الآداب العامة بفتيشها وإغلاقها وضبط العاملين فيها والعقوبات والإجراءات القانونية التي تم اتخاذها بهذا الشأن منذ بداية سنة 2019 وحتى تاريخ ورود السؤال.

5 - هل هناك تنسيق وتعاون مشترك بين إدارة حماية الآداب العامة وقطاع الأمن العام لمواجهة وضبط المخالفات التي ترتكب في غرف ومراكز المساج والشقق المفروشة وغيرها من الأماكن

المشبوحة؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب فيرجى تزويدي بالمستندات الدالة على هذا التعاون 2019 وحتى تاريخ ورود السؤال.

6 - هل يوجد تعاون مشترك بين وزارة الداخلية والجهات الحكومية المختصة (بلدية الكويت، ووزارة التجارة والصناعة، الهيئة العامة للقوى العاملة) على مستوى جميع محافظات الكويت لمراقبة وفتيش غرف ومراكز المساج والشقق المفروشة وغيرها من الأماكن المشبوحة وإغلاق المخالف منها وضبط العاملين فيها؟

إذا كانت الإجابة بالإيجاب فيرجى تزويدي بالمستندات الدالة على هذا التعاون منذ بداية سنة 2019 وحتى تاريخ ورود السؤال.

7 - هل هناك دراسات أو توصيات قدمت من وزارة الداخلية للجهات المختصة بشأن القرارات والإجراءات التنفيذية التي يتطلب ان تتخذها الأجهزة الحكومية

والتشريعات التي يتطلب ان يقرها مجلس الأمة لحماية الآداب العامة وللمحد من المخالفات التي ترتكب في بعض المراكز والأماكن المشبوحة؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب فيرجى تزويدنا بتفاصيل هذه الخطة ونسبة إنجاز كل محور منها منذ سنة 2020 (2020 - 2025) محاور وقرارات من مجلس الوزراء بهذا الخصوص ومنها تخفيض المشاركة في جميع المعارض والمؤتمرات المحلية والخارجية بنسبة 50٪ من المعتد بميزانية 2021/2022، وتخفيض المشاركة بالتدريب الخارجي والمحلي لجميع الجهات الحكومية، وتخفيض المهام الرسمية والأبحاث والدراسات والاستشارات وأن على كل جهة التنسيق مع وزارة المالية وعلى الرغم من ذلك نشرت وسائل الإعلام مشاركة جهات حكومية عدة في مؤتمر «إكسبو دبي» المنعقد بعض المحاور إن وجدت.

استفسر من وزير التربية عن ضرورة المشاركة

مهلهل المصنف: ما دور أعضاء وفد «إكسبو دبي» بشكل تفصيلي؟



مهلهل المصنف

وجه النائب مهلهل المصنف سؤالاً إلى وزير التربية ووزير التعليم العالي والبحث العلمي د.علي المصنف جاء كالتالي:

في ظل الأزمة المالية وسياسة الحكومة في ترشيد وضبط الإنفاق وصدور تعاميم وقرارات من مجلس الوزراء بهذا الخصوص ومنها تخفيض المشاركة في جميع المعارض والمؤتمرات المحلية والخارجية بنسبة 50٪ من المعتد بميزانية 2021/2022، وتخفيض المشاركة بالتدريب الخارجي والمحلي لجميع الجهات الحكومية، وتخفيض المهام الرسمية والأبحاث والدراسات والاستشارات وأن على كل جهة التنسيق مع وزارة المالية وعلى الرغم من ذلك نشرت وسائل الإعلام مشاركة جهات حكومية عدة في مؤتمر «إكسبو دبي» المنعقد

في دولة الإمارات العربية المتحدة.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1- هل شاركت وزاراتكم والجهات التابعة لكم في مؤتمر «إكسبو دبي»؟ إذا كانت الإجابة الإيجابية، فما ضرورة المشاركة في المؤتمر، وما الإسهامات والنتائج المترتبة على تلك المشاركة؟

2- كشف بعد أعضاء الوفد المسافر إلى دبي للاشتراك في المؤتمر ومسيبتهم الوظيفية.

3- ما دور كل عضو من أعضاء الوفد المشارك في المؤتمر بشكل تفصيلي؟

4- كم تكلفة رحلة الوفد للمؤتمر؟ مع بيان تفصيلي بكل بنود الصرف.

5- هل كان هناك تنسيق مع وزارة المالية قبل المشاركة في المؤتمر؟